



قاسم حسين

kassim.hussain@alwasatnews.com

## تبرئة الجندي الإسرائيلي لطخة عارٍ عالمي

□ أصدرت محكمة إسرائيلية حكماً بالسجن 18 شهراً على الجندي الذي قتل شاباً فلسطينياً بدم بارد قبل عام.

الحكم لم يكن مفاجئاً للفلسطينيين، والمحكمة كانت تحصل حاصل، ولزوم الديكور الديمقراطي لهذا الكيان العنصري، القائم على اغتصاب أرض وإذلال شعب.

المحكمة أدانت الجندي إيلور عزاريا، ولكن اعتبرت ذلك من القتل غير العمد. وكان القاتل قد حكم على الضحية مسبقاً -في حديثٍ مع زميله- بأنه يستحق القتل؛ وبالتالي لا يحتاج الأمر إلى مساءلة أو تحقيق أو محكمة صورية، في ظل نظام كان إلى وقت قريب، يعتبر توأماً لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

كان الشاب الفلسطيني عبدالفتاح الشريف (21 عاماً) جريحاً يئزف، وقام القاتل بتصفيته في أحد أيام مارس/ آذار 2016، وهي جريمة بكل المقاييس، حيث تدعو الشرائع والقوانين على الإبقاء على الجرحى وعدم قتل الأسرى، حتى في الحروب؛ فكيف بطروف احتلال ومواجهات وممارسات قمعية ضد سكان مدنيين في أراضٍ محتلة. وهو ما دعا بعض قادة الجيش الصهيوني إلى إدانة فعلته، إلا أن بعضاً آخر منهم أيده وأثنى عليه، بل إن رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، قال إنه سيؤيد أي قرار للغو عنه، وهو ما يؤكد الطبيعة الإجرامية لهذا الكيان العنصري.

حادثة مقتل الشاب الشريف حظيت بتغطية واسعة، بعد نشر صور التقطت بالهاتف المحمول، وبتنها البرامج الإخبارية الإسرائيلية نفسها، كانت الواقعة محزنة، حيث ظهر القاتل وهو يصوب بندقيته ويطلق النار على رأس الجريح المطروح أرضاً، وهو عاجزٌ عن الحركة. وهي حركة لا تدل على شجاعية أو بطولية فردية، ولا أداء أو أخلاقيات جيش محترف، وإنما تدل على تصرف عضو عصابة من القتل.

في أعقاب الحادثة، تعرّض رئيس الوزراء وقادة الجيش الصهيوني للانتقاد الشديد من الخارج، فلم يكن هناك ما يبزر قتل جريح عاجز عن الحركة، إلا أن اليمينيين الإسرائيليين انتقدوا الطرفين -نتنياهو والجيش- بسبب انتقادهم في البداية لما فعله عزاريا. وبعد صدور الحكم أمس الأول (الثلاثاء)، الذي كان أقل من الحكم المخفف الذي طالب به الادعاء العام، تجمعت شريحة منهم للاحتجاج على الحكم، والمطالبة بإطلاق سراحه باعتباره بطلاً قومياً، والذي يعتبره الفلسطينيون سفاحاً. وقد نشرت صورُ القاتل وهو محاط بعائلته التي تلقت الحكم بالارتياح، وتلقاه هو بالابتسام.

كان مشهداً مجللاً بالعار، ليس على دولة «إسرائيل» التي لا تعرف العار، بل على مستوى العالم الذي يتفجّر دون اكتراث؛ وعلى الإسرائيليين، وفيهم منقوفون ومفكرون وإعلاميون ومحامون؛ وعلى «نظام العدالة» الظالم الذي أقاموه على أشلاء الضحايا؛ وعلى القضاة الذين أهانوا تاريخ العدالة، إذ يحكمون دون أخلاقية أو ضمير؛ وعلى الجمهور الذي يصقّق لهكذا جرائم وانتهاكات للقانون ترتكب في ضوء النهار، دون إدانةٍ أو احتجاج.

لم يكن منتظراً من نظام قائم على احتلال أرض، واغتصاب حقوق شعب وتشريده واستباحة حقوقه وهدم منازلهم، أن يعدل في قضية مقتل شابٍ على يد جندي تم تعليمه في المدرسة والمنزل والجامعة والجيش، بأن الفلسطيني ليس له حق في الحياة.



للمزيد من المقالات السابعة

هدر وإيقاف صرف قرابة، مليارين و 151 مليون دولار. وصدّر بحق عدد كبير من ذوي الدرجات الخاصة والمديرين العامين و 16 وزيراً ومن هم بدرجتهم من الوزراء بالإحالة. وإذا ما أردنا الإنصاف فيجب أن نقول أنها أرقام يُشار لها بالإشادة، لكن في نفس الوقت هي تطرح مجموعة من الاستفسارات الأساسية في ذلك.

فإذا كان زياد طارق عبدالله القطان نائب الأمين العام الأسبق لوزارة الدفاع العراقية قد اتهم في قضايا فساد قيمتها تزيد من 832 مليون دولار (تولى منصبه لمدة سنة واحدة فقط وجنى كل تلك الأموال)، فما هو مجموع المبالغ من 2500 متهم في سنة واحدة، بينهم يزيد من مئتين من كبار المسؤولين، وخصوصاً أنهم كانوا يتسلمون مناصب حساسة وخدمية لمدد أطول؟

كذلك، لماذا كثير من أصحاب القضايا الكبرى هاربون خارج العراق ومن بينهم القطان ذاته، والمدير العام الأسبق للموازنة والبرامج في وزارة الدفاع، والمدير العام الأسبق لدائرة الرعاية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمدير السابق لمصرف الرافدين (فرع جولاء) وكذلك إحدى مسئولات بريد الرضاة وأحد مديري القطاع الخاص وغيرهم كثيرون ممن هم لم تصله يد العدالة؟!

عندما تدقق في الأسماء التي تنشرها الهيئة في قضايا مختلفة يدفعك ذلك للتساؤل. فمثلاً الموظفون الذين ثبت تقديمهم وثائق دراسية مزورة للوزارات والهيئات العراقية لا تجد فيهم أصحاب ووظائف قيادية كبيرة، فأغلبهم إما حرفيون أو سواق أو موظفون عاديون وحراس. وكذلك الموظفون المعزولون من تلك الجهات، في حين يعجّ العراق من أمثال أولئك، ونشرت بعض أسمائهم في السابق.

باعترافنا، ومع كامل التقدير لهيئة النزاهة إلا أن هذا الأمر لا يعالج أساس المشكلة في العراق؛ كون مصادر الفساد ورؤوسه ما تزال موجودة، وهي المسؤولة أساساً عن تفرخ الفاسدين، وخلق بيئة خصبة للفساد، وإلا لما ظهر للهيئة فاسدون كل عام. فإذا لم يُقم سدّ منبع فإن المياه ستستمر في الانهيار وتغمر كل مكان. وسيبقى العراق يحتل المرتبة 161 من بين 168 دولة في العالم على مؤشر الشفافية الدولية للفساد. فالقضية أكبر من اصطياص صغار الموظفين والكسبة.

نعم، نعرف أن الفساد هو داء استشرى في العراق. وأنه يستقوي بأهم ثلاث قوى: النفوذ والإعلام والسلاح، وأن هيئة النزاهة العراقية فقدت ما بين العام 2005م والعام 2016م 62 فرداً من قياداتها وموظفيها، تم اغتيالهم أو تصفيتهم وذلك لردعها عن التصدي إلى ملفات الفساد، لكن ما يجب على العراق القيام به هو جعل هذا الملف أول الأولويات حتى ولو دخلت معه في صراع على الأرض، ثم الاستفادة من دول حققت نسباً متقدمة في مكافحة الفساد، وإلا سيبقى الوضع هشاً والثقة في النظام السياسي ضعيفة، ما سينعكس سلباً على استقرار البلد الداخلي وتماسك جبهته الوطنية والسياسية أمام الخارج حتى.



للمزيد من المقالات السابعة

## جماهير الكولوسيوم بين الماضي والحاضر



سوسن دهنيم

sawsan.dahneem@alwasatnews.com

□ من فوائد السفر أنه يجعلك تتأمل، تتعرف على الحضارات والدول الأخرى وتفكر فيما آلت إليه وما تجاوزته أو تجاوزها. يعينك على تخيل ما كان يجول هنا أو هناك الخير والشر، الحزن والسعادة، الظلم والعدل. يفتح السفر آفاقاً نحو كل ذلك وأكثر، حين يكون سفرًا عاديًا، فكيف به حين يكون سفرًا إلى أماكن تحمل عبق التاريخ والتراث والحضارة؟

فإن تزور مكاناً كالكولوسيوم، أو ما يسمى المدرج الغلافي الروماني الكائن في روما القديمة بإيطاليا، فذلك يجعلك تنقّف أمام حقب زمنية مختلفة في نظرة واحدة للمكان. تتذكر ما قرأت وسمعت وشاهدت عنه، وتتنبه: كيف لمكان أن يحمل كل هذا التاريخ وهذه الذاكرة؟

المدرج الذي يرجع تاريخ بنائه إلى عهد الإمبراطورية الرومانية في القرن الأول تحت حكم الإمبراطور فلافيو فسبازيان، والذي يعد بمثابة العمل الأكبر الذي شيدته الإمبراطورية الرومانية، حيث يعتبر واحداً من أعظم الأعمال المعمارية والهندسية الرومانية. كانت ساحته تستخدم في قتال المصارعين والمسابقات الجماهيرية كالمعارك البحرية الصورية وصيد الحيوانات، إضافة إلى استخدامه كساحة للإعدام وإعادة تمثيل المعارك الشهيرة والأعمال الدرامية التي كانت تعتمد على الأساطير.

كان الإمبراطور وأعضاء مجلس الشيوخ يجلسون في مقدمة الصفوف بالقرب من الساحة الرملية، بينما يجلس في الأعلى الطبقات الدنيا من المجتمع، ليشاهدوا عروضاً راح ضحاياها العشرات من المصارعين

والوحوش ممن خسروا حياتهم من أجل متعة وترفيه الامبراطور والشعب في فترة من الفترات، ثم بات مكاناً لتعذيب المؤمنين بالمسيحية واعدامهم في بداية عهدها هناك، وتحول بعد ذلك إلى مزارٍ مسيحي، تكريماً للأسرى الذين قتلوا خلال السنوات الأولى للمسيحية. ولا يزال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالكنيسة الكاثوليكية، حيث يترأس البابا درب الصليب في جمعة الآلام.

كان المبنى يعد أداة قوية في التحكم في الحشود، بطريقة عرض مبهرة تتناسب وهيمنة روما على العالم، من غير الالتفات إلى مشاعر الإنسان فيها، وهو ما يجعلنا نتساءل: كيف يكون ألم مجموعة من الشعب أداة لترفيه واستمتاع مجموعات أخرى منه؟ إذ كانت المسابقات التي تقام على أرضه بين المتعركين من البشر أو من البشر والحيوانات المتوحشة وسيلة لتصفيق واستمتاع الجمهور من الشعب والامبراطور، ووسيلة لكسب الرهانات على الفائز منها والخاسر، وكانهم مجرد أدوات من غير أرواح أو مشاعر.

هذا الجمود والتجحر في الأحاسيس لدى المشاهدين والجماهير التي كانت تقدر بـ 50-80 ألف شخص، وهي سعة المدرج كما يتوقع لها، بيعت على التعجب، إذ كيف يصقّق شخص ما لمقتل قريبه على الأرض مهما كان السبب؟ وهو ذات الحال حين كان المسيحيون يُعدمون ويُعدّون في نفس المكان وسط تصفيق ورقص الجماهير التي كانت تحضر للفرجة والتسلية، في حين كانت قلوب أهاليهم ومحببهم تدوب ألماً وحزناً.

كل هذا الذي يذكره التاريخ وتنقله الكتب، يجعلنا نتساءل اليوم: هل اختفت هذه المظاهر بالفعل من العالم، أم أنها اتخذت أشكالاً مختلفة تحت مسميات متغيرة في ظل وجود الاختلافات الفكرية والسياسية والأيدولوجية التي كشفت الهمجية التي نعيشها في كل الدول حين تصفق فئة ما لجرح وعذاب وموت فئة أخرى؟



للمزيد من المقالات السابعة

## فقط 7 مواقع إسكانية شهدت تجمعات

## مياه أمطار جزئية والتعامل معها من مجموع 60 مشروعاً إسكانياً

العلاقات العامة والإعلام  
وزارة الإسكان

□ ردا على المقال المنشور للكاتب قاسم حسين بصحيفة الوسط بتاريخ يوم الإثنين الموافق 20 فبراير/ شباط 2017، تحت عنوان (وزارة الإسكان والتخطيط السقيم)، فإن وزارة الإسكان تورد لكم الرد التالي:

نود الإفادة بأن وزارة الإسكان قد قامت بنشر بياناً صحافياً خلال الفترة التي تبعت الأمطار الغزيرة التي شهدتها مملكة البحرين خلال الأيام الأخيرة، والتي هطلت بمعدلاتٍ غير مسبوقه على البلاد بحيث تجاوزت كميات المطر خلال تلك الأيام المعدل السنوي بكثير، حيث أوضحت الوزارة بأن غالبية المواقع الإسكانية الجديدة كانت ضمن إطار السيطرة، وذلك بفضل الاستعداد الجيد من قبل وزارة الإسكان لموسم الأمطار من خلال فريق الطوارئ، في حين شهدت 7 مواقع فقط وجود تجمعات لمياه الأمطار بشكلٍ جزئي وتم

الرئيسية لتصريف مياه الأمطار، ويتم الاعتماد على هذه الأحواض في تجميع وشطف الأمطار، وذلك حتى يتم ربط الشبكة الداخلية لتصريف الأمطار بالموقع بالشبكة الرئيسية لمملكة البحرين عن طريق الجهات المختصة، وهو الأمر الذي ينطبق على باقي عناصر البنية التحتية من شبكات الكهرباء والطرق والمجاري وغيرها، وأي تضرر في تلك الخدمات خارج حدود الموقع، فإن الوزارة غير مسؤولة عنها، باعتبار ذلك يخص جهات خدمية أخرى.

كما نود الإشارة إلى أن جهود وزارة الإسكان في حصر ومعالجة مسألة تصريف مياه الأمطار لم تقتصر فقط على المواقع التي جرى تسليمها للمواطنين، بل امتد ذلك ليشمل المواقع قيد التنفيذ ومدن البحرين الجديدة، حيث هناك أكثر من 13 ألف وحدة سكنية تقريباً يجري تنفيذها حالياً مصحوبة بالبنية التحتية، وقد قامت الوزارة بزيارة تلك المواقع للتأكد من كفاءة تصاميم أعمال البنية التحتية، وبحث فرص التحسين أن وجدت لتفادي أي مشاكل مستقبلية تتعلق ببياه الأمطار.

التعامل وشطف تلك المياه وإعادة الوضع إلى طبيعته خلال ساعات معدودة من إجمالي 60 مشروعاً إسكانياً قامت الوزارة بتنفيذه.

وقد تم رصد مجموعة من الملاحظات في عدد من المناطق، وقد نكرتها الوزارة في بياناتها الصحافية من باب الشفافية والمصارحة مع الرأي العام وهي مشاريع يتم فيها مشاريع تحسينات على البنية التحتية، بعد أن قامت الجهات ذات العلاقة مشكورة بعمل تحسينات هي الأخرى في شبكتها الحكومية الرئيسية من أجل الربط بشكل نهائي بالشبكة الرئيسية. وتود الوزارة الإشارة أيضاً إلى أن عدد البلاغات التي تلقتها بشأن وجود تسربات بسيطة للوحدات السكنية خلال تلك الفترة لم يتجاوز 89 بلاغاً من بين أكثر من 9000 وحدة سكنية قامت الوزارة بتسليمها للمواطنين، وهو عدد قليل نسبياً ويتم التعامل معه مباشرة.

وتوضح الوزارة أن حدود اختصاصاتها في معالجة تجمع مياه الأمطار لا يتعدى حدود مشروعها الإسكاني فقط، حيث قامت الوزارة ببناء أحواض لتجميع مياه الأمطار في المشاريع الإسكانية الجديدة لعدم توافر الشبكات